الصباح الاقتصادية
12
العدد 2885 - السنة العاشرة
الجمعة 16 المحرم 1439 - الموافق 6 أكتوبر 2017
Friday 6 October 2017 - No.2885 - 10th Year

وفقاً لآخر بيانات صادرة عن البنك المركزي

«بيتك»: 35.4 مليار دينار حجم النشاط الائتماني في يوليو بزيادة سنوية 3.5 %

بلغ النمو السنوي للائتمان الممنوح من قبل القطاع المصرفي الكويتي نحو 3.5% في يوليو2017 وفقاً لآخر بيانات صادرة عن بنك الكويتي المركزي، (ويحتل هذا النمو المركز الخامس خلال الفترة الممتدة من يوليو2012 إلى يوليو 2017، بعد أعلى نمو حققه الائتمان خلال شهر يوليو 2016 والبالغ نحو 8.2%)، ليصل حجم الائتمان المصرفي الممنوح في يوليو2017 نحو 35.4 مليار دينار مقابل 34.2 مليار دينار في نفس الشهر من العام الماضي، بينما تراجع الائتمان الممنوح بنحو طفيف اي بنسبة قدرها 0.4% على اساس شهري مقارنة مع يونيو 2017.

وقد تراجعت التسهيلات الموجهة للصناعة، وقطاع المؤسسات المالية غير البنوك، بنحو 11.2%، و0.04% على التوالي، بينما سجل قطاع التسهيلات الشخصية أعلى ارتفاع من حيث القيمة بنحو 510.7 مليون دينار أي بنسبة نمو بلغت نحو 3.6% عن نفس الفترة من العام السابق وصولا إلى 14.7 مليار دينار تمثل نحو 41.4% من إجمالي الائتمان في يوليو2017.

وتلاه قطاع النفط الخام والغاز مسجلا نمواً بلغت قيمته 449.2 مليون دينار بنسبة نمو بلغت 52.4% مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق وصولا إلى 1.31 مليار دينار (تمثل نحو 3.7% من إجمالي الائتمان) ، تلاها قطاع التجارة بارتفاع بلغت قيمته 165.1 مليون دينار وصولا إلى 3.4 مليار دينار (تمثل نحو 9.6% من إجمالي الائتمان)، مقارنة مع 3.2 مليار دينار في يوليو 2016.

■ التسهيلات الشخصية تشكل 41.4 % من الائتمان بنحو 14.7 مليار دينار بنمو سنوي 3.6 %

تطور وتوزيع التسهيلات الائتمانية بحسب القطاعات الاقتصادية

تشكل التسهيلات الائتمانية الشخصية بالإضافة إلى الموجهة لقطاع العقار وقطاع التشييد والإنشاءات الحصة الأكبر من حجم التسهيلات الائتمانية، إذ بلغت حصة التسهيلات الائتمانية الشخصية في يوليو نحو 41.42% من إجمالي الائتمان الممنوح، مقارنة مع 41.38% من إجمالي الائتمان الممنوح في يوليو العام الماضي، في حين بلغت حصة الائتمان الممنوح لقطاعي العقار والتشييد والإنشاءات معا نحو 28.5% من إجمالي الائتمان الممنوح ، مقارنة مع 29.2% في يوليو من العام الماضي، وتشكل القطاعات الثلاثة 69.9% من الائتمان في يوليو 2017، مقارنة مع 70.6% في يوليو2016.

وتمثل التسهيلات الائتمانية الشخصية تلك القروض الممنوحة للأشخاص بغرض تمويل أغراض فردية تختلف باختلاف احتياجاتهم المتنوعة، إذ يمكن تقسيمها بحسب الغرض الممنوحة له إلى أربعة أنواع.

يأتي النوع الأول الذي يضم التسهيلات المقسطة تمثل الحجم الأكبر من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد، وتستخدم لتمويل حاجات غير تجارية على وجه الخصوص في شراء أو ترميم السكن الخاص، ويلاحظ إرتفاع حصتها من التسهيلات الشخصية إلى نسبة 72.3% في يوليو مقارنة بنحو 68.9% في يوليو 2016، بينما يتمثل النوع الثاني من حيث الحجم في القروض الموجهة لشراء أوراق مالية وهي تسهيلات شخصية تمنح بغرض شراء أوراق مالية، وتشكل حصتها من التسهيلات الائتمانية الشخصية نحو 18.0% وهي أقل من 20.7% نسبتها من اجمالي الائتمان الشخصي في يوليو 2016.

أما القروض الاستهلاكية فإنها تشكل 7.5% من التسهيلات الائتمانية الشخصية في يوليو منخفضة عن نسبتها من إجمالي الإئتمان الشخصي البالغ نحو 8.2% في يوليو 2016، وهي تمنح للعميل لتمويل حاجاته الشخصية التي تغطي نفقات التعليم والعلاج وكذلك احتياجاته من السلع المعمرة، ولم تشهد القروض الشخصية الأخرى تطورا في حصتها من إجمالي الائتمان الشخصي حين بلغت نحو 2.2% مقارنة مع 2.2% من اجمالي الائتمان في يوليو 2016.

بلغت التسهيلات الائتمانية المقسطة نحو 10.6 مليار دينار مرتفعه بنسبة 8.7% مقارنة مع يوليو2016، أما على أساس شهري، ارتفعت بنحو طفيف بلغت نسبتة 1.1% مقارنة مع يونيو 2017.

القروض الشخصية الاستهلاكية هي التي يحصل عليها الأفراد لتمويل شراء السلع المعمرة أو لتغطية تكاليف العلاج والتعليم، حيث أن مستويات الائتمان الممنوح لهذا الغرض يشهد اتجاها تنازليا حيث بلغت التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية 1.11 مليار دينار، منخفضة بنسبة 5.3% عن 1.17 مليار دينار في يوليو 2016، ويأتي ذلك بعد انخفاض شهري طفيف بلغ نحو 0.2% مقارنة مع 1.11 مليار دينار في يونيو 2017.

أما التسهيلات الائتمانية الشخصية الموجهة لشراء أوراق مالية فقد تراجعت إلى نحو 2.6 مليار دينار أي بنسبة تراجع سنوي نحو 10.2% في يوليو 2017، وسجلت تراجعا شهريا بلغ نحو 7.4% عند المقارنة مع نحو 2.8 مليار دينار في يونيو 2017.

إرتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع العقار والتشييد والبناء بنحو 0.9%، حين بلغت نحو 10.1 مليار دينار في يوليو 2017، مقارنة بنفس الشهر من العام السابق، في حين ارتفعت بنحو 0.01% على أساس شهري مقارنة مع يونيو 2017.

وبلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع التجارة في يوليو نحو 3.4 مليار دينار، مسجلة تراجعا شهريا نسبته 0.2%، أما على مستوى الأداء السنوي فإن الائتمان الممنوح إلى هذا القطاع سجل زيادة في يوليو نسبتها 5.1% مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي.

■ قطاعا العقار والإنشاءات يستحوذان على 28.5 % من التسهيلات الائتمانية إلى 10.1 مليار دينار

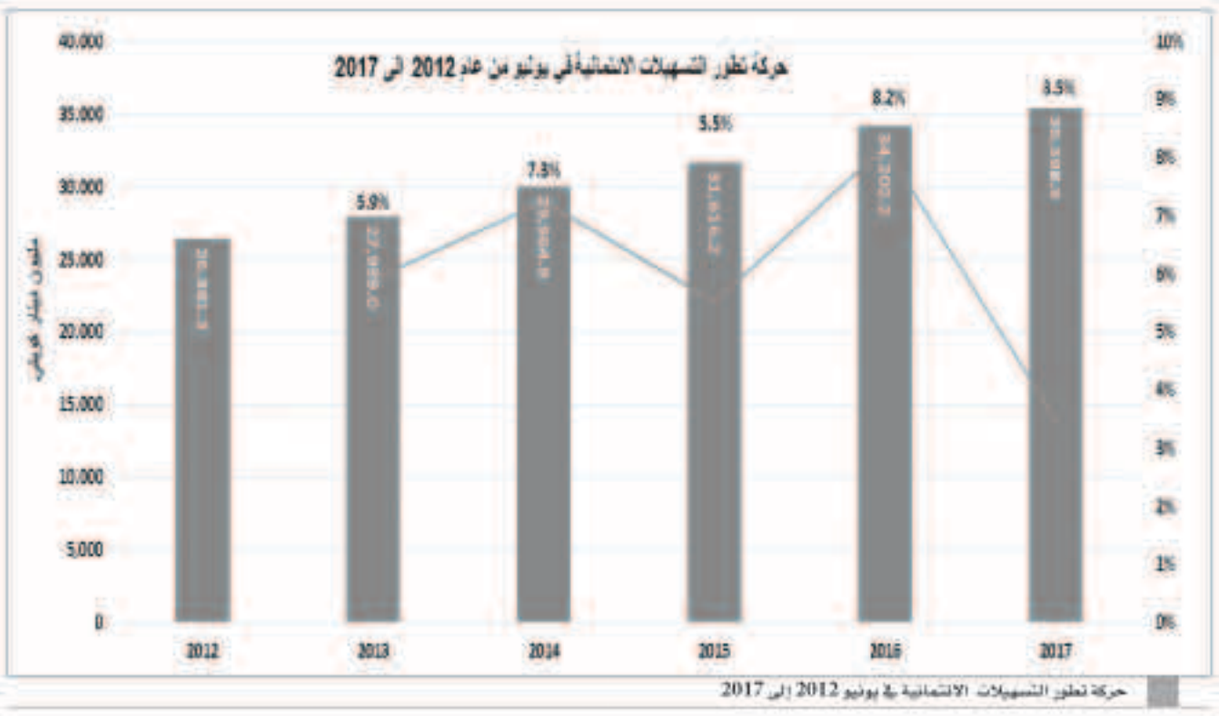

حركة تطور التسهيلات الائتمانية في يوليو 2012 إلى 2017

■ الائتمان لقطاع التجارة يشكل 9.6 % الى 3.4 مليارات دينار بزيادة سنوية 5.1 %

■ تراجع الائتمان في قطاع الصناعة إلى 1.9 مليار دينار بنسبة 11.2 % عن العام الماضي

■ تراجع الائتمان الى قطاع النفط بنسبة 3.8 % على أساس شهري

لاسميا بعد ترقيتها إلى مصاف الأسواق الناشئة

البورصة: أسبوع المتغيرات .. والتركيز الشرائي على أسهم منتقاة

مرت تعاملات بورصة الكويت خلال الأسبوع المنتهي أمس بعدة متغيرات تمثلت في التركيز الشرائي على أسهم منتقاة في مكونات مؤشر «كويت 15» بغية التجميع على هذه الشريحة لاسيما بعد ترقية البورصة إلى مصاف الأسواق الناشئة.

وشهدت وتيرة الحركة اهتمام عموم المتعاملين بأسهم شركات تشغيلية في قطاع الاتصالات والخدمات اللوجستية وبنوك ما رفع من أحجام صفقاتها لتنعكس على السيولة المتداولة التي بلغت مستويات قياسية مقارنة بالأسبوع الماضي.

وبدا من وتيرة أداء الجلسات الخمس تأثير العديد من أسهم الشركات الخاملة دون 100 فلس في المؤشر السعري صعودا وهبوطا على خلاف المسارات الحقيقية لها وسط اشتداد عمليات المضاربة من جهة وجني الأرباح من جهة أخرى.

وكان لاعلانات الكثير من الشركات المدرجة عن نشاطاتها المتعلقة بإبرام صفقات أو استحواذات أثر إيجابي على أسهمها كما الحال في شركات المجموعات الاستثمارية مثل (الاستثمارات الوطنية) بقيادة السهم التشغيلي (زين) ومجموعة (الصناعات الوطنية) وغيرها من الكتل الاستثمارية التي تحرك منوال التداولات.

وانهت البورصة تعاملاتها امس على انخفاض المؤشر السعري في وقت سجلت فيه السيولة اعلى مستوى لها خلال هذا الاسبوع ويعود الفضل في ذلك الى عدة اسهم تشغيلية لاسيما سهم (زين) الذي استحوذ على نحو 19 مليون دينار (نحو 62ر13 مليون دولار).

واهتم بعض المتعاملين بإفصاح تنفيذ بيع اوراق مالية لمصلحة حساب إدارة التنفيذ بوزارة العدل وإفصاح عن المعلومات الشهرية لصندوق المثنى للمصارف الاسلامية الخليجية وصندوق مؤشر المثنى الإسلامي علاوة على توصية مجلس إدارة المجموعة التعليمية القابضة بعدالة سعر عرض الاستحواذ الإلزامي المقدم من (بوبيان ب).

وتابع بعض المتعاملين إفصاحا مكملا من شركتي (اركان الكويت العقارية) و(صكوك القابضة) بشأن معلومة جوهرية إضافة إلى افصاح من شركة (الافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات) بشأن تداولات غير اعتيادية على سهمها ومواقفة هيئة اسواق المال على تجديد حق شراء او بيع 10 في المئة من أسهم شركة لوجستيك.

واهتم هؤلاء بإفصاح البنك الأهلي الكويتي حول بيانات شهرية لكل من الصندوق الأهلي الخليجي والصندوق الأهلي الكويتي وافصاح من الشركة الكويتية لصناعة وتجارة الجبس حول دعوة انعقاد لمجلس الإدارة للنظر في المستجدات.

وكانت الشركات (ايفكت) و(المساكن) و(كميفك) و(المركز) و(وثاق) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (زين) و(استثمارات) و(ساحل) و(منشآت) و(البيت) الأكثر تداولا.

واستهدفت الضغوطات البيعية وعمليات جني الأرباح أسهم العديد من الشركات في مقدمتها (نفائس) و(سنام) و(رمال) و(عقار) و(بوبات) في حين شهدت الجلسة ارتفاع أسهم 50 شركة وانخفاض أسهم 51 شركة في حين كانت هناك 31 شركة ثابتة من إجمالي 132 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 5ر54 مليون سهم تمت عبر 2084 صفقة نقدية بقيمة 2ر29 مليون دينار (نحو 4ر95 مليون دولار).

واقفل المؤشر السعري منخفضا بواقع 45ر30 نقطة ليبلغ مستوى 11ر6662 نقطة محققا قيمة نقدية بلغت نحو 45 مليون دينار (نحو 15ر147 مليون دولار) من خلال 8ر221 مليون سهم تمت عبر 6618 صفقة نقدية.

البورصة .. أسبوع المتغيرات

خلال الفترة من 23 – 24 أكتوبر الجاري

الصندوق الكويتي يستضيف الاجتماع الأول لبرنامج القضاء على الأمراض المدارية المهمشة في إفريقيا

يستضيف الصندوق الكويتي خلال الفترة من 23 – 24 أكتوبر الجاري الاجتماع الاول لبرنامج القضاء على الأمراض المدارية المهمشة في افريقيا بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية في افريقيا، والذي سيبحث سبل التحكم والقضاء على بعض الأمراض المدارية المهمشة في القارة الأفريقية بشكل نهائي دون الحاجة لاستخدام الأدوية بصورة مستمرة.

وسيغطي البرنامج نحو 47 دولة أفريقية تعاني من أحد هذه الأمراض المدارية أو أكثر وسيستفيد منه نحو 300 – 400 مليون شخص سنويا حيث ستوفر شركات صناعة الأدوية ما بين 700 – 800 مليون قرص دواء للمصابين مجانا.

وسيشهد الاجتماع تواجد عدد من الجهات التمويلية والمهتمة في مجال مكافحة الأمراض مثل البنك الدولي، والبنك الأفريقي للتنمية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وصندوق محاربة الأمراض الدراية ومؤسسة بيل ومليندا جيت.

والجدير بالذكر ان مساهمة دولة الكويت ممثلة بالصندوق الكويتي للتنمية في مجال مكافحة الامراض تعود إلى العام 1974 ، حيث ساهم الصندوق في تمويل برامج مكافحة وباء عمى النهر (الأول و الثاني) . كما يساهم الصندوق نيابة عن دولة الكويت في عدد من المؤسسات والهيئات التي تعمل في مجالات تتعلق بالصحة و مكافحة الأمراض (حوالي 23 مليون دولار أمريكي) مثل (صندوق امراض المناطق المدارية ، برنامج مكافحة الديدان الطفيلية (دودة غينيا) ، برنامج الشراكة لأجل مكافحة مرض الملاريا، البرنامج القومي لمكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود ، الصندوق العالمي لمكافحة امراض الإيدز والملاريا والسل) .

ويقوم الصندوق أيضا خطط وأهداف التنمية العالمية في مجال الصحة عبر دعم تنمية القطاع الصحي وتلبية الحاجة المتزايدة لتوفير خدمات الرعاية الصحية، وتحسين وتطوير جودتها، بالإضافة إلى ضمان توفر الرعاية الطبية لتقديم خدمة طبية افضل والارتقاء بالوضع الصحي للسكان في الدول التي يتعاون معها الأمر الذي يؤثر ايجابيا على مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتم تمويل اكثر من 20 مشروع بمبلغ يقدر بحوالي اكثر من 550 مليون دولار أمريكي، موزعة في عدة دول تقع أغلبها في القارة الأفريقية.

الصندوق الكويتي

الغيص : اتفاق «أوبك» بخفض الإنتاج لاقى صدى إيجابياً وحقق أهدافه

اشاد مسؤول نفطي بارز امس بالصدى الايجابي لاتفاق خفض الانتاج الذي وقعته منظمة البلدان المصدرة للبترول «اوبك» مع الدول المصدرة خارجها في اواخر العام الماضي بفيينا.

وقال محافظ الكويت لدى «اوبك» ومدير البحوث التسويقية في مؤسسة البترول الكويتية هيثم الغيص في تصريح لوكالة الانباء الكويتية «كونا» على هامش فعاليات اسبوع الطاقة الروسي التي انطلقت اول امس الاربعاء ان اتفاق خفض الانتاج ساهم بصورة ملموسة في ارتفاع اسعار النفط وضمان الاستقرار في الاسواق النفطية وادى الى انخفاض المخزون النفطي من 340 مليون برميل الى 170 مليون.

واضاف ان «نسبة الالتزام باتفاق الانتاج سجلت حاليا معدلات غير مسبوقة بلغت 116 في المئة» مؤكدا ضرورة مواصلة العمل من اجل حث الدول المعنية على مواصلة الالتزام بهذا الاتفاق.

واوضح الغيص ان من السابق لاوانه الحديث حاليا عن افاق تمديد العمل بهذه الاتفاقية لمدة لاحقة مؤكدا ان الاهمية تكمن حاليا في مواصلة الالتزام بمعدلات خفض الانتاج بنسبة مئة في المئة.

واشار الى ان وفد دولة الكويت المشارك في اسبوع الطاقة الروسي اجتمع مع ممثلي عدد من الشركات النفطية الروسية حيث تناولت المباحثات سبل تعزيز التعاون الثنائي والتبادل التجاري وتطوير التعاون في مجال النفط والغاز.

وذكر الغيص ان مشاركة الوفد الكويتي تأتي تلبية لدعوة تلقاها وزير النفط ووزير الكهرباء والماء الكويتي عصام المرزوق من نظيره الروسي الكسندر نوفاك.

وبين ان مشاركة دولة الكويت في المؤتمر تأتي كذلك لتعزيز التعاون بين الدول المصدرة للنفط التي تعتبر روسيا ابرزها والدول الاعضاء في منظمة الاوبك.

وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين افتتح امس اسبوع الطاقة الروسي في موسكو الذي يشارك في اعماله مدراء كبرى شركات النفط العالمية والوطنية وخبراء اقتصاديون من مختلف دول العالم.

واعلن الرئيس فلاديمير بوتين امس ان اتفاقية خفض الانتاج بين دول الاوبك والدول خارجها اظهرت امكانية التعاون بينهما بهدف ضمان التوازن في الاسواق العالمية مؤكدا عزم روسيا على التصرف بمسؤولية في هذا الاطار من جهته اعلن وزير الطاقة الروسي الكسندر نوفاك في تصريح سابق ان المباحثات التي اجراها مع ممثلي الدول الاعضاء في منظمة اوبك تناولت سبل الالتزام باتفاقية خفض الانتاج والاستعداد لتمديدها في حال الضرورة.

وكانت منظمة الاوبك والدول المصدرة خارجها وقعت اتفاقية لتخفيض معدلات الانتاج تحت مسمى (اعلان التعاون) في العاشر من ديسمبر العام الماضي وبدأ العمل بها رسميا في الاول من يناير الماضي لمدة ستة شهور تم تمديدها لتظل سارية المفعول حتى ال31 من مارس المقبل.

وتترأس دولة الكويت اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة اتفاق خفض الانتاج فيما تتولى روسيا منصب نائب الرئيس في هذه اللجنة.